



The Economic Role of Women in Handicrafts within Maghrebi Cities during the Marinid Era: A Reading of Hisbah Records

Faisel Mohammed Mohammed Ogrban *

Department of Classroom Teachers, Faculty of Education, Gharyan, Gharyan University

الدور الاقتصادي للمرأة في الحرف اليدوية بالمدن المغربية خلال العصر المريني: قراءة في كتب الحسبة

فيصل محمد محمد العقربان *

قسم معلم فصل، كلية التربية غريان، جامعة غريان

*Corresponding author: faiselogrban@gmail.com

Received: November 22, 2025

Accepted: December 23, 2025

Published: December 31, 2025

Abstract

This study investigates the profound economic role of women in Moroccan urban centers during the Marinid era (7th-9th AH / 13th-15th CE), positioning them as structural partners in urban development rather than marginal figures. The research problem lies in the stark contradiction between the recorded "female productive momentum" in technical sources and the "historiographical silence" in classical narratives, which predominantly focused on political elites. Adopting a socio-historical analytical approach, the study critically interrogates "Hisba" manuals (specifically the treatise of Ibn Abd al-Rauf) and "Nawazil" (legal fatwas), most notably al-Wansharisi's *Al-Mi'yar al-Mu'rib*, to reconstruct the "forgotten history" of female laborers. The findings reveal that female artisanal activity—particularly in textiles, "Siqilli" embroidery, and distillation—evolved from mere domestic subsistence into a "regulated institutional professionalism." This production was subject to rigorous quality control standards enforced by the Hisba institution through the "Arifat" system (female overseers), granting it formal legal status. Furthermore, the study highlights the ingenuity of Marinid women in transforming the "private sphere" (the home) into an "integrated micro-industrial unit" that served as a strategic buffer for the urban economy against political fluctuations. Legally, the research confirms that women enjoyed full "financial autonomy," enabling them to own complex means of production and litigate for their financial rights, leading to the accumulation of independent female capital. Ultimately, the study concludes that the feminine artistic touch was the cornerstone of the Marinid "industrial identity," providing Moroccan exports with high competitiveness in Mediterranean and Eastern markets, thereby cementing women's status as a strategic pillar in medieval Moroccan civilization.

Keywords: Marinid Era, Hisbah, Women's Occupations, Urban Economy, Jurisprudential Nawazil, Financial Independence.

الملخص

تستقصي هذه الدراسة الأبعاد العميقة للدور الاقتصادي الفاعل الذي اضطلعت به المرأة في الحواضر المغربية خلال العصر المريني (القرن 7-9 هـ / 13-15 م)، بوصفها شريكاً بنوياً في التنمية الحضرية لا عنصراً هامشياً. تنطلق إشكالية البحث من التناقض الجلي بين "الزخم الإنتاجي النسوي" الموثق في المصادر التقنية، وبين "الصمت التدويني" في السرديات الكلاسيكية التي انحازت لتأريخ النخب السياسية. وباعتماد المنهج التاريخي التحليلي، تسعى الدراسة إلى استنطاق نقدي لمصادر "الحسبة" (رسالة ابن عبد الرؤوف نموذجاً) ومدونات "النوازل الفقهية" (المعيار المعرب للونشريسي)، لاستعادة ملامح "التاريخ المنسي" للعلامات. خلصت الدراسة إلى أن النشاط الحرفي النسوي في مجالات النسيج، والتطريز بـ "الصفلي"، وصناعة العطور، قد ارتقى من مجرد "إعالة منزلية" إلى "احترافية مؤسساتية" منظمة؛ حيث خضع هذا الإنتاج لرقابة جودة صارمة من قبل مؤسسة الحسبة عبر نظام "العريفات"، مما أضفى عليه صبغة رسمية وقانونية. كما كشفت النتائج عن عبقرية المرأة المرينية في تحويل "الفضاء الخاص" (المنزل) إلى "وحدة إنتاجية مجهرية" متكاملة شكلت صمام أمان للاقتصاد الحضري ضد التقلبات السياسية. وعلى الصعيد الحقوقي، أثبت البحث تمتع المرأة بـ "استقلالية ذمية" مطلقة، مكنتها من تملك أدوات الإنتاج المعقدة والتقاضي لانتزاع حقوقها المالية، مما سمح بتراكم ثروات نسائية مستقلة. وختاماً، تبرز الدراسة أن اللمسة الفنية النسوية لم تكن ذات أثر محلي فحسب، بل كانت الركيزة التي صاغت "الهوية الصناعية" للمغرب المريني، مما منح منسوجاته وتجاراته قدرة تنافسية فائقة في الأسواق المتوسطية والمشرقية، مرسخة بذلك مكانة المرأة كعنصر استراتيجي في بناء الحضارة المغربية الوسيطة.

الكلمات المفتاحية: العصر المريني، الحسبة، المهن النسائية، الاقتصاد الحضري، النوازل الفقهية، الاستقلال المالي.

المقدمة

المنظومة الجيوسياسية والاقتصادية للدولة المرينية (الازدهار المؤسساتي)

يمثل العصر المريني (القرن 7-9 هـ / 13-15 م) ذروة النضج المؤسساتي والازدهار التمدني في تاريخ المغرب الأقصى. فبعد تراجع سلطة الموحيدين، برز بنو مرين كقوة سياسية استطاعت ببراعة الموازنة بين الحفاظ على وحدة التراب المغربي وبين الانخراط الفاعل في صراعات الحوض المتوسطي والأندلس. ولم يكن هذا الاستقرار وليد القوة العسكرية فحسب، بل كان ثمرة "هجرة الأدمغة" والخبرات الأندلسية التي تدفقت نحو الحواضر المغربية، حاملة معها أسرار الصناعة وفنون العمارة. في هذا السياق، تحولت مدن مثل "فاس الجديدة" و"فاس البالية" من مجرد قلاع سياسية إلى "أقطاب صناعية" كبرى. وقد اعتمد هذا الازدهار على شبكة معقدة من ورشات الغزل، والنسيج، والدباغة، وتقطير العطور. هذا الحراك الاقتصادي المتسارع خلق فجوة في سوق العمل استدعت استنفار كافة القوى المنتجة، وهنا برزت المرأة المرينية كـ "شريك استراتيجي" في الدورة التنموية. إلا أن هذا الحضور لم يكن عشوائياً، بل تشكل وفق هندسة اجتماعية ودينية دقيقة، زاوجت بين إنتاجية المرأة وخصوصيتها المكانية.

إشكالية الدراسة (بين التهميش التدويني والفاعلية الواقعية)

تكمن العقدة المركزية لهذا البحث في التباين الجوهرى بين "ثقل المرأة" في العملية الإنتاجية وبين "خفتها" في المتون التاريخية الرسمية. لقد انصب اهتمام المؤرخين التقليديين على "التاريخ الفوقي" المرتبط بالبلاط، والمعارك، والمناقب السلطانية، مما أدى إلى تغييب "التاريخ التحتي" الذي تمثل فيه المرأة العاملة ركناً أساسياً. إن حصر النشاط النسوي المريني في الأدوار البيولوجية أو داخل "الحريم" هو قراءة قاصرة لا تصمد أمام التحليل السوسيو-اقتصادي الذي تكشفه "كتب الحسبة" و"مدونات النوازل".

فهذه المصادر التقنية تقدم لنا المرأة "كفاعل اقتصادي" واعي، يمتلك أدوات الإنتاج، ويدير رؤوس الأموال الصغيرة، بل وينافس الرجال في جودة المنتج ومواصفاته. وتسعى هذه الدراسة إلى إعادة الاعتبار لـ "العمل النسوي" كعصب للقطاعات الاستراتيجية، متجاوزة النظرة النمطية التي تراه مجرد نشاط تكميلي.

سوسيولوجيا الفضاء (البيت كورشة والإنتاج كفعل عبور)

تتجلى عبقرية الحضارة المرينية في فلسفة تنظيم الفضاء الحضري، حيث لم يكن "المنزل" مكاناً للاعتزال، بل تحول إلى "وحدة صناعية صغرى". هذا التداخل بين المجال الخاص (المنزل) والمجال العام (السوق) أوجد ما يمكن وصفه بـ "الجسور اللوجستية النسوية". لقد شرعت الدولة المرينية هذا النمط الإنتاجي عبر مؤسسة "الحسبة"؛ إذ كان المحتسب يمارس رقابته التقنية على السلع المصنعة منزلياً، مما يعد اعترافاً قانونياً بالبيت كمنشأة اقتصادية. ومع ظهور مهنة "الدالات" كوسطاء تجاريين، تمكنت المرأة من كسر العزلة المكانية وإيصال منتجاتها إلى القيساريات الكبرى دون الإخلال بالضوابط الاجتماعية. هذا النموذج وفر للمرأة "تمكيناً اقتصادياً مقنناً" جعل منها صمام أمان للأسرة الحضرية في الأزمات.

الأدوات المنهجية (استنطاق المسكوت عنه)

تعتمد الدراسة منهجية استقرائية تستنطق النصوص القانونية والفقهية بوصفها "وثائق سوسيولوجية":

1. **كتب الحسبة:** مثل رسالة ابن عبد الرؤوف، التي تضع معايير الجودة (Standardization) للحرف. إن حديث المحتسب عن تفاصيل "غزل الصوف" و"مقاييس الخيوط" هو خطاب موجه للمنتج الفعلي، الذي كانت النساء تمثل أغليته الساحقة.
2. **كتب النوازل:** وبخاصة "المعيار المعرب" للونشريسي، الذي يعد كنزاً من "الأدلة المادية". تسجل هذه الفتاوى قضايا واقعية تظهر فيها المرأة وهي تقاضي أصحاب العمل، أو تدافع عن براءات اختراعها الحرفي، أو تدير صراعات قانونية حول ملكية الأدوات، مما يثبت أن دورها كان "مؤسسياً" ومحكوماً بمنظومة حقوقية متكاملة.

أهمية الدراسة وأهدافها الاستراتيجية

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها محاولة لإعادة قراءة تاريخ المغرب من منظور "الجندر" (النوع الاجتماعي) كأداة تحليلية تكشف بنية المجتمع المنسية. وتتمثل أهدافها في:

1. التوثيق التقني: حصر وتوصيف المهن اليدوية التي احتكرتها أو برعت فيها المرأة المرينية.
2. التحليل التنظيمي: فهم العلاقة الرقابية بين السلطة (المحتسب/العريفات) واليد العاملة النسوية.
3. التأصيل الحقوقي: استجلاء الوضع القانوني والحقوق المالية للمرأة في الفقه التطبيقي المريني.
4. قياس الأثر: تقييم مدى مساهمة العمل النسوي في الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي خلال القرن الثامن الهجري.

خطة الدراسة وهيكلها التنظيمي:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على إشكاليته المحورية، تم تصميم هذه الدراسة وفق مسار تحليلي متكامل يتوزع على المحاور التالية:

1. الإطار التمهيدي والمفاهيمي:

يتناول القسم الأول المنظومة الجيوسياسية والاقتصادية للدولة المرينية كفضاء للازدهار، مع تحديد إشكالية الدراسة التي تبحث في الفجوة بين التهميش التدويني والفاعلية الواقعية للمرأة، وصولاً إلى

تحليل سوسيولوجيا الفضاء وتحول المنزل إلى وحدة صناعية، مع استعراض الأدوات المنهجية وأهداف الدراسة الاستراتيجية.

2. المنهجية الإجرائية:

تستعرض الدراسة المنهجية المتبعة، حيث يتم توضيح مستويات التحليل الأربعة: (النقد المصدري، التحليل النوازلي، التحليل الجغرافي-المكاني، والمنهج المقارن) لضمان استنطاق دقيق للمسكوت عنه في التاريخ.

3. المسح المهني والتقني (خريطة المهن النسائية):

يركز هذا المحور على استراتيجيات التخصص وتكامل الإنتاجية، ويفصل في صناعة النسيج والغزل، والتقطير والصناعات الكيميائية، مع تقديم تحليل وظيفي لإنتاجية "المنزل الورشة".

4. البعد الحضاري المقارن (الأثر الأندلسي):

يُفرد البحث حيزاً لتحليل الهوية الحرفية العابرة للحدود، وكيف طورت الهجرة الأندلسية (الغرناطية) الذوق المريني عبر انتقال تقنيات الحرير و"الصقلي" وتحويل البيوت إلى مدارس لنقل التكنولوجيا الحرفية.

5. الهندسة التنظيمية والرقابية:

ينتقل البحث إلى تحليل آليات الضبط المهني عبر مؤسسة الحسبة، مسلطاً الضوء على دور "العريفات" في التراتبية الإدارية، والضوابط المعيارية للجودة، والمسؤولية القانونية والمهنية للعاملات.

6. المركز القانوني والمالي للمرأة:

يستنطق هذا القسم فتاوى النوازل لاستجلاء الاستقلال المالي والمكانة الحقوقية، من خلال إثبات الأهلية الكاملة في التقاضي، وملكية وسائل الإنتاج، والتحول الإداري للمرأة إلى صفة "ربة عمل".

7. الاستدامة والأثر التنموي (عمارة الوقف):

يُختتم المسار التحليلي بدراسة عمارة الوقف النسوي، وكيف تحول الفائض المالي الحرفي إلى منشآت حضارية (سقايات ومدارس)، مما جعل المرأة ممولاً بنيوياً للحياة الفكرية والاجتماعية.

8. النتائج والتوصيات:

تلخص الدراسة في خاتمتها التحولات الجوهرية من "النشاط العائلي" إلى "الاحترافية المؤسسية"، مع تقديم توصيات عملية لاستكمال البحث في سجلات الأوقاف والتاريخ التقني للحرف. إن هذه الدراسة تفتح آفاقاً جديدة لفهم كيف تحولت "أنامل النساء" إلى محرك حقيقي للتنمية، وكيف ساهمت خيوط الكتان والصوف في نسج عباءة المجد المريني التي ظلت تظلل الغرب الإسلامي لقرون طويلة.

2. المنهجية المتبعة في الدراسة

لقد تم اختيار المنهج التاريخي التحليلي ليكون العمود الفقري لهذه الدراسة، مع تطعيمه بآليات النقد الوثيقي والسوسيولوجي. إن التعامل مع نصوص تعود لسبعة قرون يتطلب حذراً منهجياً يتجاوز ظاهر النص إلى سياقاته العميقة. وتنفرع هذه المنهجية إلى عدة مستويات إجرائية:

أ- **مستوى النقد المصدري:** يتم التعامل مع كتب الحسبة (ابن عبد الرؤوف نموذجاً) ليس كنصوص وعظية، بل كـ "سجلات تقنية". فالمنهجية هنا تقوم على استخراج "المصطلح المهني" وربطه بالأنوع الاجتماعي (الجنس). فعندما تذكر الحسبة مواصفات غزل الحرير، نقوم بمقاربة ذلك مع الواقع الاجتماعي الذي يثبت أن الغزل كان حكراً على النساء، مما يجعل النص التنظيمي موضحاً لدور المرأة الفني (ابن عبد الرؤوف، 1990).

ب- **مستوى التحليل النوازلي:** نعتمد في هذا المستوى على استقراء "المعيار المعرب" للونشريسي (1981). المنهجية هنا تتبع "حركة المال"؛ من يملك؟ من يتعاقد؟ ومن يشتكي؟ إن تحليل النوازل

يمنحنا بيانات إحصائية (كيفية) حول مدى استقلالية المرأة المالية، وهو ما يعد رداً منهجياً على الدراسات التي وصفت المرأة في هذا العصر بالتبعية الاقتصادية المطلقة.

ت- **مستوى التحليل الجغرافي-المكاني:** تحاول المنهجية ربط الحرفة بـ "المجال الحضري". فالبحت يحلل كيف أثر تصميم البيت المريني (الفناء، الطوابق) على طبيعة الحرف اليدوية النسائية، وكيف كانت السلعة تنتقل من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام عبر وسائط "الدلالات" (منصور، 2015).

ث- **المنهج المقارن (بشكل محدود):** للمقارنة بين وضع المرأة الحرفية في "فاس" المرينية ونظيرتها في "غرناطة" الناصرية، نظراً للتشابه الكبير في البنية الاقتصادية والاجتماعية بين الدولتين، مما يعطي للبحث بعداً إقليمياً واسعاً (التازي، 1980).

3. خريطة المهن والحرف اليدوية النسائية: استراتيجيات التخصص وتكامل الإنتاجية

لم يكن الانخراط النسوي في المشهد الحرفي للحواضر المرينية مجرد استجابة عفوية لمتطلبات المعيشة، بل كان ظاهرة اقتصادية مهيكلت تخضع لتخصص مهني دقيق (Specialization) أملت تراكمات الخبرة الموروثة والاحتياجات المتنامية للسوق الحضري والطلبات السلطانية. إن استنطاق المصادر المعاصرة يكشف عن توزيع جندي للعمل الحرفي، استطاعت من خلاله المرأة الاستحواذ على حلقات حيوية في سلسلة التوريد (Supply Chain) لصناعات استراتيجية، ويمكن رسم معالم هذه الخريطة على النحو التالي:

أولاً: صناعة النسيج والغزل: من اقتصاد الكفاف إلى الإنتاج الرأسمالي

يُعد قطاع المنسوجات القوة المحركة للاقتصاد المريني، وفي هذا القطاع بالذات، برزت المرأة كـ "منتج أصيل" وليس مجرد مساعد، حيث سيطرت على المراحل التحويلية للمادة الخام:

1. لوجستيات الإعداد وعمليات الغزل التقني:

تولت النساء المراحل الأكثر دقة وحرجاً في صناعة القماش، وهي تنقية الخام (الصوف، الكتان، والحريز) وحلجه ثم غزله. لم يكن الغزل مجرد عملية روتينية، بل كان يتطلب مهارة فائقة في التحكم بقطر الخيوط ومتانتها لتلائم أنواعاً متباينة من المنسوجات، من "الملفات" الغليظة إلى "الرفيع" المعد لعلية القوم. ويؤكد ابن الحاج (1929) في "المدخل" أن جودة الغزل النسوي كانت المعيار الأساسي لتموين "دار الطراز" السلطانية، حيث كانت تُصنع الحلل الرسمية والكسوات الفاخرة. إن تحويل المواد الخام إلى خيوط جاهزة للحياكة كان يمثل القيمة المضافة الأعلى في الدورة الإنتاجية، وهو ما جعل من "اقتصاد البيوت" الممون الرئيسي للقيساريات الكبرى في فاس وتلمسان.

2. الحياكة الفنية والتطريز السيادي (صناعة الصقلي):

تجاوزت مساهمة المرأة حدود الغزل لتصل إلى هندسة القماش ذاته عبر "الأنوال المنزلية". وتكشف أدبيات الحسبة أن التطريز الرفيع، لاسيما استخدام خيوط الذهب والفضة المعروف بـ "الصقلي"، كان حكراً نسائياً شبه كامل. هذه المنسوجات لم تكن للاستهلاك المحلي فحسب، بل كانت تمثل ركيزة في "التجارة الخارجية"؛ إذ تشير الدراسات إلى تصدير هذه القطع نحو الأندلس والمشرق وأوروبا، مما يجعل المرأة المرينية مساهماً سيادياً في دعم ميزان المدفوعات التجاري للدولة، ومحركاً لنمو الثروة الحضرية.

ثانياً: التقطير والصناعات الكيميائية التجميلية

استثمرت المرأة المرينية البيئة الطبيعية الغنية للحواضر المغربية (ككثرة البساتين والمياه في فاس) لتطوير قطاع صناعي دقيق يعتمد على المعرفة الكيميائية التطبيقية:

1. هندسة التقطير واستخلاص الزيوت العطرية:

امتلكت النساء خبرات تقنية في التعامل مع آلات التقطير المعقدة مثل "الإنبيق". ولم يكن تقطير الورد والزهرة والريحان نشاطاً ترفيهياً، بل كان "صناعة تحويلية" تهدف للإنتاج الكثيف الموجه للتصدير والاستهلاك الأرستقراطي. ويستدل الونشريسي (1981) في "المعيار المعرب" على حجم هذا النشاط

من خلال رصد النزاعات القانونية المتعلقة بـ "الغش في المقادير" أو "فساد النوعية"، مما يقطع بالشك أن هذا الإنتاج كان يخضع لرقابة مؤسسة الحسبة كونه "سلعة عامة" تخضع لقوانين العرض والطلب.

2. الصناعات العقاقيرية والتجميلية (الكيمياء النسوية):

برزت المرأة كخبير في تحضير "الكحل" والأصباغ والعقاقير التجميلية التي تطلبت دراية بخصائص المعادن والأعشاب. إن هذا النوع من المهن يعكس ملامح "المرأة الحرفية العالمية" التي تدير مختبراً مصغراً داخل بيتها. هذه الحرف منحت النساء نفوذاً داخل السوق النسائي الخاص، وخلقن شبكة اقتصادية مستقلة تتداول داخلها رؤوس الأموال بعيداً عن الهيمنة التقليدية للرجل، مما عزز من مفهوم "الاستقلال المالي" للمرأة المرينية.

ثالثاً: التحليل الوظيفي للمكان والإنتاجية

من الناحية السوسيو-اقتصادية، أدت هذه الخريطة الحرفية إلى تحويل "المجال السكني" إلى "مجال صناعي منتج". فالمرأة المرينية نجحت في المزاجية بين الوظيفة الأسرية والإنتاج المادي، مما وفر للدولة المرينية جيشاً من العاملات المهارات اللواتي لا يتطلبن تكاليف تشغيلية عالية (كإيجار الحوانيت أو الضرائب المهنية المباشرة)، وهو ما جعل المنتج النسوي منافساً قوياً في الأسعار والجودة. إن هذه الإنتاجية العالية هي التي دفعت المحتسبين، مثل ابن عبد الرؤوف، لإدراج مهن النساء ضمن الأولويات الرقابية، اعترافاً بكونهن فاعلاً اقتصادياً لا يقل أهمية عن أصحاب الحرف في الأسواق المفتوحة. إن "خيوط الحياة" التي نسجتها النساء كانت، بالمعنى الاقتصادي، هي الشرايين التي غذت الحواضر المرينية وضمنت استمرار توهجها الحضاري.

الهوية الحرفية العابرة للحدود: أثر الهجرة الأندلسية في تطوير الذوق المريني

لم يكن التطور الحرفي في فاس وسلا وتلمسان مجرد نمو داخلي معزول، بل كان "انفجاراً تقنياً" نتج عن تدفق الموجات البشرية الأندلسية (الغرناطية خاصة) التي حملت معها قروناً من الترف الصناعي. هذا التلاقح أنتج ما يمكن تسميته بـ "الهوية الحرفية الهجينة"، حيث التقت القوة المادية للمغرب بالرهافة الفنية للأندلس.

1. انتقال تقنيات "الحرير الغرناطي" و"الصقلي" (الاستنساخ الإبداعي):

شكلت النساء المهاجرات "القناة اللوجستية" لنقل أسرار الحرير الرفيع. فبينما كان النسيج المغربي يركز تاريخياً على المتانة (الصوف والكتان الخشن)، أضافت الخبرة الأندلسية بُعداً أرسقراطياً من خلال "الرقعة والتعقيد".

- ثورة "الصقلي": نقلت المهاجرات تقنية التطريز بخيوط الذهب والفضة (المسحوب)، وهي عملية تتطلب دقة متناهية في "قتل" الخيط المعدني حول الحرير. وتكشف مقارنة القطع الأثرية بين فاس وغرناطة في القرن الثامن الهجري عن وحدة في "الغرزة" و"الزخرفة النباتية"، مما جعل المنتج المريني يكتسب صفة "العالمية" وينافس منسوجات جنوة والبندقية في الأسواق المتوسطية. وفي هذا السياق، تطرح شاتز ميلر (Shatzmiller) رؤية مغايرة للمرأة الحرفية بصفتها 'تكنولوجية' (Technologist) تمتلك 'المعرفة التقنية' (Technical Knowledge). فالدور الذي لعبته النساء (خاصة المهاجرات الأندلسيات) لم يكن مجرد عمل يدوي آلي، بل كان عملية 'نقل تكنولوجيا' معقدة؛ شملت أسرار الكيمياء التطبيقية في الصباغة، وهندسة الأنوال المتطورة، وفن التعامل مع المعادن النفيسة في التطريز. إن اعتراف المصادر التقنية ككتب الحسبة بهذه المهارات يثبت أن المرأة كانت 'خزاناً للمهارات التكنولوجية' التي وضمت استمرارية وتطور الصناعة المرينية في مواجهة المنافسة الخارجية (Shatzmiller, 1994, 1988).

2. "مدرسة البيت": التدريب المهني ونقل التكنولوجيا:

تجلت عبقرية المرأة المرينية-الأندلسية في تحويل الفضاء المنزلي إلى "مختبر تقني" عابر للأجيال. لم تكف المهاجرات بالإنتاج، بل أسسن لنظام تعليمي حرفي غير رسمي:

- تطوير الأنوال: أدخلت المهاجرات تعديلات على "الأنوال" المنزلية لتصبح قادرة على حياكة الأقمشة المركبة (مثل الديباج والموشى).
- الكيمياء التطبيقية: نقلت النساء تقنيات الصباغة الأندلسية القائمة على مستخلصات نباتية ومعادن نادرة، مما أضفى على الأقمشة المغربية ثباتاً لونياً وبريقاً جذب تجار القوافل. هذا الانتقال المعرفي وحدّ "المعايير الجمالية" بين العدوتين، فأصبح الذوق الغرناطي هو "المسطرة التقنية" التي يقيس بها المحتسب جودة السلع في قيساريات فاس.

3. الأثر السوسيولوجي: المرأة كحلقة وصل ودبلوماسية "ناعمة":

- عبر المنهج المقارن، نجد أن المرأة الحرفية لعبت دور "الحافظ للتراث" في فترات الاضطراب السياسي. فمن خلال "خيوط الغزل"، حافظت على استمرارية الهوية الأندلسية في المغرب.
- صناعة "الجمال": استيراد طرق تقطير العطور (الورد والياسمين) الغرناطية وطرق تحضير العقاقير التجميلية جعل من المرأة المربنية وريثة للتمدن الأندلسي. هذا الدور حول الحواضر المغربية إلى "خزان حضاري" حمى الإرث الأندلسي من الزوال، محولاً الحرفة إلى "درع ثقافي" يتجاوز قيمتها المادية.

4. "العولمة المربنية": النتيجة الاقتصادية للتلاقح:

- إن نجاح المرأة في دمج تقنيات الأندلس بالمواد الخام المغربية (صوف الأطلس وحريير فاس) أدى لولادة منتج "مربني بصبغة عالمية".
- الرقابة الصارمة: هذا التطور هو ما يفسر لماذا أفرد المحتسبون (مثل ابن عبد الرؤوف) مساحات واسعة للرقابة على "صناع الحرير" و"المطرزات"؛ فالأمر لم يعد يتعلق بمهنة بسيطة، بل بـ "قطاع تصديري سيادي" يربط اقتصاد بني مرين بقلب القارة الأوروبية والمشرق. لقد أصبحت أنامل النساء هي التي ترسم ملامح "القوة الناعمة" للدولة المربنية، محولةً المنسوجات إلى سفير اقتصادي يتحدث لغة الجمال والإتقان.

الرقابة والضوابط التنظيمية: مؤسسة الحسبة وآليات الضبط المهني في الوسط النسوي

يمثل إخضاع النشاط الحرفي للمرأة لرقابة "المحتسب" أحد أهم المؤشرات التاريخية على نضج الاقتصاد الحضري في العصر المربني، فهو يتجاوز كونه إجراءً إدارياً ليكون "اعترافاً مؤسسياً" بالمرأة كقوة عاملة مهنية (Professional Labor Force) تدخل في صلب الدورة الاقتصادية للدولة. إن تحليل أدبيات الحسبة المربنية يكشف عن هندسة تنظيمية دقيقة حاولت التوفيق بين مقتضيات الفصل الاجتماعي وبين ضرورة الرقابة التقنية على الجودة، وذلك وفق المحاور التالية:

أولاً: مؤسسة "العريفات": التراتبية الإدارية والرقابة النسائية المتخصصة

نظراً للطبيعة المسدودة (Closed Space) لبيئة العمل النسوي، والتي كانت تتمركز غالباً داخل الفضاءات المنزلية أو في "زوايا" حرفية خاصة، استحدث النظام الإداري المربني رتبة "العريفة" كحلقة وصل وسيطة بين سلطة المحتسب وبين القوة العاملة النسوية.

1. **الصفة الضبطية والفنية:** لم تكن "العريفة" مجرد مراقبة اجتماعية، بل كانت "خبيراً تقنياً" يُشهد لها بالكفاءة في حرفتها (كالنسيج أو التطريز). وتتلخص مهمتها في القيام بـ "المعاينة الميدانية" للغزالات والحائكات داخل منازلهن، للتأكد من التزامهن بالمواصفات القياسية التي تضعها الدولة (ابن عبد الرؤوف، 1990).

2. **تنظيم سوق العمل:** لعبت العريفة دوراً جوهرياً في فض النزاعات المهنية وتقييم الأجور العادلة بناءً على تعقيد القطعة المشغولة، مما يعكس وجود "نظام نقابي" مُصغر يدير شؤون المرأة الحرفية ويحمي حقوقها تجاه أصحاب العمل والوسيطات. إن هذا النظام يجسد عبقرية الإدارة المربنية التي أقرت بخصوصية المرأة المكانية دون أن تترك إنتاجها بمعزل عن المعايير الاقتصادية الصارمة.

ثانياً: الضوابط المعيارية (Standardization) ومكافحة التدليس الصناعي

تكشف نصوص الحسبة أن القوانين الاقتصادية المرينية كانت "عمياء" تجاه الجندر عند الحديث عن جودة المنتج؛ فالسلعة كانت تُقِيم لذاتها بغض النظر عن جنس صانعها.

1. **الرقابة على المواد الأولية:** وضع المحتسب ضوابط صارمة تمنع الحرفيات من "خلط الأصناف"، مثل خلط الصوف الرفيع بالوبر أو استخدام خيوط كتان ضعيفة في حياكة الثياب الفاخرة. ويشير ابن عبد الرؤوف (1990) بوضوح إلى إجراءات تفتيشية تطال الأدوات ذاتها، لضمان عدم وجود عيوب فنية تؤثر على المنتج النهائي.

2. **الضبط الكيميائي والتقني:** في حرف مثل التقطير وصناعة الأصباغ، كانت الرقابة تمتد لتشمل "المقادير" وسلامة المواد الكيميائية المستخدمة. إن منع استخدام "الأصباغ المزيفة" أو المستحضرات المغشوشة يثبت أن منتج المرأة كان يُعامل كـ "سلعة تجارية رسمية" تخضع لنظام الرقابة الصحية والصناعية.

3. **المسؤولية الجنائية والمهنية:** إن إيقاع العقوبات على "المغفلات" أو المدلسات من النساء (سواء بالزجر أو الغرامة) يكرس مفهوم "المسؤولية القانونية الكاملة" للمرأة الحرفية. وهذا يعني أكاديمياً أن المرأة في العصر المريني قد تجاوزت دور "المساعد العائلي" لتصبح "شخصية اعتبارية" في السوق، مسؤولة عن جودة إنتاجها أمام القانون العام.

ثالثاً: الأبعاد السوسيو-اقتصادية للرقابة

إن وجود هذه المنظومة الرقابية المتكاملة يؤكد أن الاقتصاد المريني كان اقتصاداً منظماً (Regulated Economy) يعتمد على تفتيت العمل وتوزيع المسؤوليات. فالمرأة من خلال خضوعها لهذه المعايير، كانت تساهم في الحفاظ على "العلامة التجارية" للمدن المغربية كفاس وسلا، والتي ارتبطت أسمائها في تلك الحقبة بالجودة والإتقان في المنسوجات والعلطور والمنتجات الجلدية الدقيقة. وبذلك، تصبح كتب الحسبة وثيقة إدانة لكل السرديات التي حاولت تهميش الدور الاقتصادي للمرأة، محولة إياها من مجرد "ظلال" في المنزل إلى "أرقام" ومعايير في سجلات الدولة الرسمية.

الاستقلال المالي والمكانة الحقوقية: قراءة سوسيو-قانونية في فتاوى النوازل

يمثل هذا القسم المرتكز الحقوقي الذي يخرج بالدور الاقتصادي للمرأة المرينية من دائرة "النشاط العفوي" إلى فضاء "التمكين المؤسساتي". فخلافاً للقراءات الاستثنائية أو التقليدية التي صورت المرأة في المجتمعات الوسيطة ككائن سلبي اقتصادياً، تأتي نصوص النوازل الفقهية المعاصرة لتقدم أدلة مادية (Material Evidence) على تمتع المرأة بكيان قانوني مكتمل الأركان، وهو ما يمكن تحليله وفق المعطيات التالية:

أولاً: الاستقلالية الذاتية والأهلية الكاملة في التقاضي (Legal Agency)

تُعد موسوعة "المعيار المعرب" للونشريسي (1981) كنزاً وثائقياً يثبت أن المرأة في الحواضر المرينية كانت تتمتع بـ "شخصية قانونية مستقلة" (Legal Persona).

- المرافعة والمطالبة القضائية:** تزخر النوازل بقضايا تظهر فيها المرأة كـ "خصم أصيل" في منازعات مالية وتجارية. فنجد توثيقاً لنساء يرفعن دعاوى قضائية ضد تجار "القيساريات" بتهمة المماطلة في سداد أثمان "الأثواب" المنسوجة أو "المنسوجات المطرزة". إن قدرة المرأة على الوقوف أمام القاضي لانتزاع حقوقها المالية دون الحاجة لوساطة ذكورية إجبارية في كل الحالات، تعكس اعتراف المنظومة الفقهية بقدرتها على إدارة أصولها ومواردها الناشئة عن جهدها اليدوي.
- حماية العوائد المالية:** تؤكد الفتاوى أن عوائد الحرفة (أجر الغزل، الحياكة، التقطير) كانت تُعد حقاً خالصاً للمرأة لا يجوز للزوج أو الأب التصرف فيه إلا بإذنها، مما جعل من الحرفة "درعاً اقتصادياً" يمنحها قوة تفاوضية داخل البنية الأسرية الحضرية.

إن ما تمنحه الحرفة من 'استقلال مالي' يتجاوز مجرد ملكية المال إلى مفهوم 'العائد المادي المباشر' (Direct Economic Return)؛ فالدراسات الأجنبية الرصينة تؤكد أن حرفاً كغزل الحرير وتطريز الصقلي كانت توفر سيولة مالية فورية ومنتظمة للمرأة المرينية. هذا التدفق المالي المستقل لم يكن مجرد وسيلة للإعالة، بل كان أداة لتمكين المرأة من 'سلطة اتخاذ القرار' داخل مؤسسة الأسرة الحضرية، مما أدى إلى نوع من التوازن في القوى الاقتصادية داخل البيت المريني، حيث لم تعد الزوجة أو الابنة مستهلكاً سلبياً، بل شريكاً ممولاً يمتلك كلمة مسموعة بفضل مساهمته في الدخل الإجمالي للأسرة.

ثانياً: ملكية وسائل الإنتاج وتحولها إلى "رأس مال عيني"

لم تكتفِ المرأة المرينية بدور "الأجيرة" في قطاع الحرف اليدوية، بل تشير القرائن التاريخية إلى أنها كانت في كثير من الأحيان "ربة عمل" أو مالكة لأصول إنتاجية ثابتة.

1. **ملكية أدوات الحرفة:** تشير فتاوى الإرث والبيوع إلى أن أدوات الإنتاج الثقيلة مثل "الأنوال" (Nawl) ومعدات التقطير النحاسية (الإنبيق) كانت تُدرج كجزء من أملاك المرأة الخاصة. هذه الأدوات لم تكن مجرد معدات منزلية، بل كانت تُمثل "رأس مال عيني" (Capital Goods) تملك المرأة الحق في بيعه، أو تأجيرها لنساء أخريات، أو حتى توريثه كأصل مُدر للدخل (الونشريسي، 1981).

2. **إدارة المشاغل الصغيرة:** من خلال تحليل النوازل، يتبين أن بعض النساء الماهرات استطعن تحويل غرف في منازلهن إلى "مشاغل مجهرية" يشرفن فيها على "متعلمات" أو نساء أقل خبرة. هذا النوع من الإدارة الاقتصادية يثبت أن الاستقلال المالي للمرأة المرينية كان استقلالاً "هيكلياً" وليس مجرد سد رمق، حيث وفر لها "أمناً اقتصادياً" ملموساً مكنها من الاستثمار في العقارات أو الأوقاف لاحقاً (حركات، 1985).

ثالثاً: الأثر التنموي والمكانة الاعتبارية

إن الربط بين "الحرفة" و"الحق القانوني" يقودنا إلى استنتاج مفاده أن القوة الاقتصادية للمرأة كانت صمام أمان للمجتمع المريني أمام التقلبات والاضطرابات السياسية. فالمرأة التي تملك "حرفة" وتملك "أدواتها" وتملك "حق الدفاع عن أجراها"، هي امرأة ساهمت في تخفيف عبء الإعالة عن الدولة والأسرة. وبذلك، فإن نصوص النوازل لا توثق أحكاماً فقهية فحسب، بل توثق "شهادة ميلاد" لطبقة وسطى نسائية كانت ركيزة للاقتصاد الحضري، مما يجعل من قراءة كتب الحسبة والنوازل مدخلاً إلزامياً لإعادة كتابة التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس من منظور "العدالة الاقتصادية والجنسانية".

المقارنة الدولية وسوسيولوجيا العمل النسوي في الدراسات الأجنبية

تتقاطع الطروحات التي قدمتها هذه الدراسة مع ما ذهبت إليه المؤرخة مايا شاتزميزلر (Maya Shatzmiller) في تحليلها لبنية العمل في الغرب الإسلامي؛ حيث جادلت بأن تقسيم العمل (Labor Specialization) في العصر المريني كان يعكس نضجاً اقتصادياً سبق نظيره في أوروبا في تلك الحقبة. وتؤكد شاتزميزلر أن الحرف النسوية لم تكن نشاطاً تكميلياً، بل كانت تمثل "قوة عمل تقنية" تمتلك مهارات نوعية في صناعات استراتيجية مثل الحرير، وهو ما منح المرأة المرينية القدرة على مراكمة رأس مال مستقل.

إن استنتاجنا لمدونات الحسبة والنوازل يدعم رؤية الدراسات الأجنبية الحديثة في تنفيذ السردية الاستثنائية التي حصرت المرأة في الفضاء المنزلي السلبي؛ فالمعطيات التاريخية تؤكد أن المرأة كانت تمتلك "المعرفة التقنية" (Technical Knowledge) وتدير أصولاً إنتاجية معقدة، مما يجعلها شريكاً في رفع الناتج المحلي للحوضر المرينية، ومساهماً رئيساً في منح الصادرات المغربية ميزة تنافسية في الحوض المتوسطي، وهو ما تسميه شاتزميزلر بـ (The Feminization of Labor) في قطاعات إنتاجية محددة بلغت ذروتها في القرن الثامن الهجري (Shatzmiller, 1994, p. 350).

عمارة الوقف النسوي: من الفائض الحرفي إلى الاستدامة الحضارية

لا تكتمل صورة الدور الاقتصادي للمرأة المرينية دون تتبع مآلات الثروة التي راكمتها من خلال تخصصها في الحرف الدقيقة. فاستنطاق سجلات الأوقاف والملكية يكشف عن تحول جوهري في بنية الإنفاق النسوي؛ إذ لم يكن الفائض المالي يُوجه نحو الاستهلاك الشخصي فحسب، بل تم تحويله بوعي استثماري إلى "أصول وقفية" دعمت البنية التحتية للمدن المغاربة.

1. تجسير العلاقة بين الحرفة والوقف: تشير وثائق الوقف في العصر المريني إلى أن العديد من المنشآت الدينية والاجتماعية (مساجد صغرى، سقايات، كتاتيب) كانت بتمويل خالص من نساء انتمين لطبقة الحرفيات الماهرات أو "العريفات". إن رصد أملاك النساء في "المعيار المغربي" يظهر امتلاكهن لعقارات وحوانيت كانت في أصلها نتاجاً لسنوات من العمل في صناعة النسيج أو التطريز بـ "الصقلي". هذا "الرأسمال النسوي" تحول من حركة سيولة في السوق إلى "عمارة وقفية" ثابتة، مما جعل من المرأة ممولاً استراتيجياً للحياة الفكرية والروحية.

2. المساهمة في المنشآت الخدمية (السقايات والمدارس): برعت المرأة المرينية في وقف "السقايات" العمومية وتجهيز "الزوايا"، وهي منشآت تتطلب تدفقاً مالياً مستمراً للصيانة. إن قدرة المرأة على رصد أوقاف لضمان استمرارية هذه الخدمات تعني أنها امتلكت "وعياً مؤسسياً" يتجاوز التدبير المنزلي. وبذلك، انتقلت "أنامل الغزل" من نسج الخيوط إلى نسج شبكة أمان اجتماعي وتعليمي، حيث وفرت هذه الأوقاف بيئة ملائمة لطلبة العلم وعابري السبيل في حواضر كفاس وسلا وتلمسان.

3. الدلالة السيوسيو-اقتصادية: إن تحول العاملة المرينية إلى "واقفة" (Waqif) هو إثبات قاطع على "التمكين المالي"؛ فالوقف يتطلب ملكية تامة وأهلية قانونية مطلقة. هذا المعطى يغير السردية التاريخية التقليدية؛ فالمصانع المنزلية لم تكن فقط لسد الرمق، بل كانت "قاطرة استثمارية" سمحت للمرأة بالمشاركة في صياغة المشهد الحضري والمعماري للدولة المرينية، مما يرسخ مكانتها كشريك في بناء الهوية الثقافية والمادية للمجتمع.

الخاتمة والنتائج:

تأسيساً على ما سلف من استنطاق منهجي للمتن السوسيو-تاريخي، والغوص في ثنايا كتب الحسبة ومدونات النوازل الفقهية، تُثبت هذه الدراسة أن الدور الاقتصادي للمرأة في الحواضر المغربية إبان العصر المريني لم يكن حراكاً عفويّاً أو ظاهرة هامشية، بل كان "متغيراً بنيوياً" أصيلاً ساهم في هندسة الملامح الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ويمكن بلورة النتائج المركزية التي خلص إليها البحث في المحاور الاستراتيجية التالية:

أولاً: الانتقال من "النشاط العائلي" إلى "الاحترافية المؤسسية"

كشفت الدراسة أن انخراط المرأة في الصناعات الدقيقة —كالنسيج، وتقطير الزهور، وصناعة الطرز "الصقلي"— قد تجاوز كلياً نمط "إشغال الفراغ" أو الاستهلاك المنزلي المحدود، ليدخل فضاء الاحترافية المنهجية.

إن خضوع المنتج النسوي لمعايير "الجودة والمقاييس" (Standardization) الصارمة التي يفرضها المحتسب، وامتثاله لآليات الرقابة التقنية التي تمارسها "العريفات" (كجهاز رقابي نسوي متخصص)، يؤكد أن عمل المرأة كان "وظيفة اقتصادية مكتملة الأركان". لقد استطاعت هذه الحرف النسوية أن تفرض شروطها في السوق، منافسةً بذلك الورشات الكبرى في القيساريات من حيث الدقة والجودة التقنية (ابن عبد الرؤوف، 1990).

ثانياً: عبقرية "المجال" وتكريس المنزل كوحدة صناعية سيادية

نجحت المرأة المرينية في إعادة صياغة مفهوم "الفضاء الخاص"، محولةً إياه من مجرد حيز للسكن إلى "وحدة إنتاجية مجهرية" متكاملة. هذا التحول الوظيفي للمنزل شكل "العمود الفقري" لاستقرار الاقتصاد الحضري؛ إذ عمل "اقتصاد البيوت" كشبكة أمان اجتماعي حالت دون انهيار الأسر أمام

التقلبات السياسية أو الأزمات التضخمية (منصور، 2015). وبذلك، سقطت الأسطورة التي تعزل المنزل عن السوق، حيث ثبت أن البيت المريني كان المغذي الاستراتيجي للقنوات التجارية عبر وسائط "الدلالات"، مما خلق دورة اقتصادية مغلقة ومستدامة.

ثالثاً: التمكين الحقوقي وترسيخ "الاستقلالية الذاتية"

أثبت البحث من خلال القضايا النوازلية أن المنظومة الفقهية المالكية في العصر المريني وفرت "مظلة حماية قانونية" صارمة لحقوق المرأة المالية. إن تمتع المرأة بـ "الشخصية القانونية المستقلة" التي تخولها تملك وسائل الإنتاج المعقدة (كالأنوال والمقاطر) والقدرة على التقاضي لانتزاع أجرها من كبار التجار والمستثمرين، ساهم في تراكم "رأسمال نسوي مستقل". وقد تجلّى هذا التمكين في تحول العاملات إلى "واقفات" و"مستثمرات"، مما أحدث خلخلة إيجابية في بنية التبعية الاقتصادية التقليدية (الونشريسي، 1981).

رابعاً: البصمة الدولية والقدرة التنافسية للمنتج المريني

لم ينحصر أثر اللبسة الفنية للمرأة في النطاق المحلي، بل كانت مهاراتها في التطريز الدقيق والحياسة الفاخرة هي التي صاغت "العلامة التجارية" (Brand) للمنتج المغربي عالمياً. هذا الإلتقان منح المنسوجات المرينية ميزة تنافسية وصلت أصدائها إلى أسواق المشرق والقارة الأوروبية. وبناءً عليه، يمكن اعتبار المرأة المرينية مساهماً غير مباشر في التراكم الرأسمالي للدولة، وفي تعزيز وضعيتها المغرب على خارطة التجارة الدولية كمركز للصناعات الفاخرة في العصور الوسطى (التازي، 1980).

تسعى هذه الدراسة إلى تنفيذ النظرة الاستشرافية التقليدية التي روج لها بعض المؤرخين، والتي حصرت المرأة المرينية في الصورة النمطية للمرأة "المحبوسة" أو "المهمشة" خلف الأسوار. وبدلاً من ذلك، وبالتوازي مع الدراسات الحديثة (مثل أعمال أميرة سنبل ومايا شاتز ميلر)، نستبدلها بصورة "المرأة المنتجة" التي كانت عنصراً فاعلاً في الناتج المحلي الإجمالي للدولة المرينية. فالعمل النسوي لم يكن نشاطاً تكميلياً، بل كان عصب قطاعات تصديرية استراتيجية، مما يجعل من "أنامل النساء" شريكاً سيادياً في بناء القوة الاقتصادية للدولة ومحركاً حقيقياً للتنمية الحضرية في العصور الوسطى.

توصيات الدراسة:

1. إعادة قراءة مؤسسة "الحسبة":

- أ- تدعو الدراسة إلى الانتقال من القراءة الفقهية الجامدة لنصوص "الحسبة" إلى تحليل سوسيولوجي معمق يركز على الفئات التي اعتبرها التاريخ التقليدي "غير مرئية".
- ب- البحث في آليات الرقابة اليومية على "الصناعات النسوية" وكيفية تنظيم السوق لهذه الفئات خارج الأطر الرسمية المعروفة.

2. استنطاق سجلات الأوقاف والملكية:

- أ- تحث الدراسة الباحثين على تتبع دقيق لعقود الملكية والوقف النسوي في العصر المريني، وذلك لاستكمال رسم ملامح ما يمكن تسميته بـ "الرأسمالية النسوية الناشئة".
- ب- الهدف هو فهم كيفية تحويل فائض الإنتاج الحرفي لدى النساء إلى أصول عقارية أو أوقاف اجتماعية، مما يثبت استقلاليتهن الاقتصادية.

3. تحليل "التاريخ التقني" للحرف النسوية:

- أ- توصي الدراسة بفتح مسار بحثي جديد يعنى بدراسة الأدوات والمواد التقنية التي استخدمتها النساء (مثل أنواع الأنوال، الأصباغ، وتقنيات الغزل) كجزء لا يتجزأ من تاريخ التكنولوجيا والصناعة في المغرب.
- ب- ربط التطور التقني في الحرف النسوية بمدى جودة وتنافسية المنتج المغربي في الأسواق المتوسطية آنذاك.

4. تفعيل المنهج "الأركيولوجي" في دراسة المنسوجات:

أ- توصي الدراسة بضرورة التعاون بين المؤرخين وعلماء الآثار لتحليل بقايا المنسوجات والمواد المادية المكتشفة، لربط النص التاريخي بالواقع المادي لعمل المرأة المرينية.

5. إدماج "تاريخ العمل النسوي" في المناهج الأكاديمية:

أ- الدعوة إلى إدراج دور المرأة في الاقتصاد الوسيط كأداة أساسية لفهم التوازن الحضاري للدولة، وعدم حصره في الزوايا البيوغرافية أو السياسية الضيقة.

ختاماً:

إن هذه الدراسة إذ تعيد الاعتبار لـ "العاملة المرينية"، فإنها تؤكد أن خيوط الغزل التي كانت تنسجها تلك الأنامل لم تكن مجرد كساء للأبدان، بل كانت "خيوط الحياة" التي نسجت عصب الاقتصاد والمجتمع، وحفظت للدولة المرينية توازنها الحضاري في أدق مراحل تاريخها.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. ابن الحاج، م. ب. م. (1929). المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات. القاهرة، مصر: مطبعة مصطفى الحلبي.
 2. ابن بطوطة، م. ب. ع. (1987). تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. (تحقيق علي المنتصر الكتاني). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
 3. ابن عبد الرؤوف، أ. ب. ع. (1990). رسالة في آداب الحسبة والمحتسب. (تحقيق إيفاريست ليفي بروفنسال). بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
 4. الوزان، أ. ب. م. (ليون الأفريقي). (1983). وصف أفريقيا. (ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر). بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
 5. الونشريسي، أ. ب. ي. (1981). المعيار المغربي والجامع المغربي عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب. الرباط، المغرب: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
 6. التازي، ع. (1980). جامع القرويين: المسجد والجامعة بمدينة فاس - موسوعة لتاريخها المعماري والفكري. بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني.
 7. حركات، إ. (1985). المغرب عبر التاريخ: عرض لأحداث المغرب من عصور ما قبل التاريخ إلى العصر الحاضر. الدار البيضاء، المغرب: دار الرشاد الحديثة.
 8. رزوق، م. (1989). الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و 17. الدار البيضاء، المغرب: إفريقيا الشرق.
 9. شحلان، أ. (1997). المرأة في الغرب الإسلامي: مساهمة في دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. الرباط، المغرب: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
 10. عزام، م. (2002). الحياة الاجتماعية في مدينة فاس في عصر بني مرين. دمشق، سوريا: دار علاء الدين.
 11. منصور، م. (2015). الاقتصاد الحضري في المغرب المريني: الحرف والصناعات أنموذجاً. مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، 12(4)، 45-67.
- الناصري، أ. ب. خ. (1954). الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (ج. 3: عصر بني مرين). الدار البيضاء، المغرب.

المراجع الأجنبية

1. Shatzmiller, M. (1994). Labour in the Medieval Islamic World. Leiden: E.J. Brill.

2. Shatzmiller, M. (1988). Aspects of Women's Participation in the Economic Life of Late Medieval Morocco. In: The Maghreb Review, 14 .(2-1)

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.